المحاضرة التاسعة:

مرحلة اقتصاد السوق:

هو أن اقتصاد السوق هو اقتصاد العرض والطلب والمنافسة الحرة وتحرير الأسعار من أي قيد عدا ما تفرضه المنافسة الحرة غير الاحتكارية،ويعتمد بشكل أساسي على الملكية الخاصة للأفراد والمؤسسات؛ ومع ذلك فإنّ اقتصاد السوق لا يعني بأي شكل من الأشكال غياب القطاع العام ودور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية.

تعود البدايات الأولى للتحليل السوسيوتنظيمي إلى أعمال **سان سيمون** Le comte de Saint-Simon(1825/1760) حول التنظيم والصناعة أبرز فيها قواعد المجتمع الحديث الآخذ في التبلور والاستقرار، الذي سيقوم على القدرات الصناعية والعلمية وبالذات على علوم الملاحظة ، ومن ثم سيحل رجال الصناعة ورجال العلم الدور الأول في المجتمع المعاصر ، كما أشار إلى أن مسألة التنظيم الاجتماعي التي يجب حسبه أن تعالج بنفس الطريقة التي تعالج بها جميع المسائل العلمية الأخرى تماما. **(بومخلوف، 2001،ص41)**

كانت بداية التحليل السوسيولوجي في علم الاجتماع مبكرة فقد مضى على أعمال الرواد الأوائل ما يزيد عن القرن والمتمثلة في الأعمال الأولى للتحليل السوسيولوجي والتي أصبحت كلاسيكية، في أعمال فريد ريك تايلور Frederick Winslow Taylor(1856–1915) حول التنظيم العلمي للعمل، تلتها أعمال (إلتون مايو(1880 – 1949) George Elton Mayo) حول البناء غير الرسمي للتنظيم والعلاقات الإنسانية بأمريكا، والأعمال الرائدة (لماكس فيبر) حول البيروقراطية والبناء الرسمي للتنظيم بألمانيا، (هنري فايول Henri Fayol–) (1841–1916) ولد (باسطنبول– ومات بباريس)وأعماله بفرنسا الذي اهتم بمجموع التنظيم، لاسيما بالوظائف الإدارية مثل تخصيص الوظائف والفصل بين السلطات وغيرهم من الرواد. **(بومخلوف، 2001،ص34)**

أسباب وأدوات الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري:

أولا- أسباب الإصلاحات الاقتصادية:

يمكن تلخيص أسباب ظهور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في النقاط التالية:**(بهلول، ص 31)**

- الانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية عام 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية.

- تدهور المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا.

- الرغبة في محاربة البيروقراطية والإجراءات الإدارية، التي أصبحت معرقلة للمؤسسة.

- قرارات الاستثمار للمؤسسة العمومية، كانت مرتبطة بأجهزة التخطيط المركزية. فمخطط المؤسسة (Plan d'entreprise) لا يعد سوى جزءا من المخطط القطاعي (Plan sectoriel).

- لقد ميز عام 1986، حالة الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي بـ 0,6 %، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0,4 %، مع انخفاض الاستثمار بـ 4,2 %، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159,6 % ،وهبوط الواردات بنسبة 16,4 % ،وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122.000 إلى 74.000 منصبا أي بنسبة 40 %.

- معاناة الاقتصاد الجزائري من تدني مدا خيل تصدير المحروقات، الذي أدخله في فترة عدم الاستقرار، يميزها ركود حاد وتضخم ومتصاعد وندرة في الموارد المالية.

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي سنتي 86 و1987 إلى معدل 1 % بعدما كان 3,5 في سنة 1985.

ثانيا- أدوات الإصلاحات الاقتصادية:

تقديم عام للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

غيرت الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بصفة جذرية اللوحة القضائية والمؤسساتية إلى ثلاث مستويات اقتصادي مالي واجتماعي.و بهذه الصفة و عند سنة 1996 تعهد القطاع الإنتاجي بشكل عام و الصناعة بشكل خاص مشروعا مناسبا لإعادة الهيكلة كرست سنة 1996 لمجموعة الشركات الصناعية مبادئ الإدارة الحرة نهائيا بينما شهدت سنة 1997 نهاية البرنامج الأول للتسوية والذي يجسد في : **(بن يحي، 2009، ص 26).**

1- متابعة تحرر الدولة من التزاماتها نحو الإدارة و دعامتها المباشرة للشركات و تفرغها فقط لمهمات التنظيم .المراقبة. الإنعاش. الدفع والحماية

2- إقامة علاقات تعاقدية للشركات مع البنوك

3- إعادة الاستطلاع السوقي و انتشار الشركات بالنسبة لنشاطاتها الرئيسة و لأسواقها.

4- الرجوع لمعايير إدارة النجاعة و المنافسة.

و من الضروري فهم أن السير نحو التعميق في التغيرات شيء جوهري، و على مستوى المؤسسات العمومية أين تظهر حاجتها الماسة في شأن الخوصصة، و قد بدأ التحول الحقيقي اثر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة اثر مرافقة السيد وزير التجارة وفد كبير من المندوبين الجزائريين الذي التحق يومي 23-4-1998 و 24-4-1998 بسويسرا و على وجه التحديد بجنيف أين تدرس المنظمة العالمية للتجارة طلب عضوية الجزائر، لذلك جاءت الجزائر بطلب حق الاستفادة أثناء انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة من النظام الأساسي المحدد للبلدان النامية، هذا الأخير الذي يمكنها من اخذ بعض التدابير لحماية الاقتصاد الوطني أثناء مرحلتها الانتقالية قبل فتحها السوق..

لكن السؤال المطروح هو هل تستطيع صناعة البلد دعم المنافسة الخارجية بعد الطور الانتقالي؟ مع العلم أن تقديرات الخسائر الضريبية المترتبة على إلغاء الحواجز هي 1 مليار دولار.

ان الدولة إذا لم تنظم أمورها ولم تستطع توسيع مجال قدراتها التنافسية في مجال التصدير خارج المحروقات من اجل تلبية السوق المحلي، و اختراق الأسواق الدولية و فتح السوق سيجعل وزن المجازفة ثقيلا بالنسبة للحالة الاقتصادية للبلاد، مع مراعاة خطر تسجل 1.2 مليون بطال و قدوم ما بين 500.000 الى700.000 جامعي و 1.230.000 يد عاملة جاهزة للتشغيل ما بين مراكز التكوين المهني و المدارس خلال 2008–2010..

وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية لجأت الجزائر إلى عدة وسائل وأدوات وإجراءات دعمت بها الإصلاح أهمها:

1– إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية كنقطة انعطاف في مسار الإصلاح:

لقد ظهرت عملية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الثمانينات، نتيجة لضخامة المؤسسات العمومية التي أثرت على فعاليتها وطاقة إنتاجها. مما دفع إلى التفكير في إيجاد صيغة جديدة لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، متمثلة في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات، أي فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة التوزيع.

ومن أهم الأهداف التي كانت مسطرة بخصوص هذه العملية، هو توزيع النشاطات الاقتصادية بكيفية متوازنة على المستوى الوطني والإقليمي. كما أن التخفيف من حجم المؤسسات سيؤدي إلى تحسين كمي ونوعي للإنتاج، والقضاء على الفوضى والإهمال، والتقليل من التبذير والقضاء على البيروقراطية، وتحقيق ديمقراطية القرار. فبموجب هذه العملية تحولت المؤسسات التي كان عددها 80 مؤسسة إلى حوالي 460 مؤسسة موزعة بين مختلف القطاعات.

أما عن مضمون إعادة الهيكلة المالية، فتتمثل في مجموعة التدابير المتخذة من طرف الدولة والمؤسسة، قصد تجسيد الاستقلالية المالية. وإدخال المردودية كمبدأ أساسي في التسيير. وتخصيص قروض طويلة ومتوسطة عن تلك التي كان لها طابع قصير الأجل.

ثالثا- <u>انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني</u>:

إن تجربة الجزائر في الإصلاح الاقتصادي لسنوات 1994 وحتى 1998، من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي(أفريل 1994- مارس 1995)، وبرنامج التصحيح الهيكلي(أفريل 1995- مارس 1997). لها سمات أساسية تنبثق من محتويات وأهداف سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي ينادي بها صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (BIRD).

وفي إطار الإصلاحات، انخفض العجز في الميزانية العامة من 8,7 % عام 1993 إلى 4,4 % عام 1994. لتسجل فائضا بلغ 3 % و2,4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1996 و1997 على التوالي.(**عماري، 2002، ص ص 97-98**).

وهذا كان بسبب التقليل من النفقات العامة، وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب، بالإضافة إلى توقف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادي.

النقطة الثانية في تجربة الإصلاحات الاقتصادية تتعلق بمعدل التضخم، حيث تشير التقارير والإحصائيات أن هذا المعدل انخفض من 38,4% عام 1994 إلى 15 % عام 1996، ليصل إلى 5,73 % عام 1997. ثم 2,66 عام 1999 إلى أن وصل إلى ما يقارب 1 % عام 2000. في حين أن ميزان المدفوعات سجل بعض الفوائض.

وبالرغم من بعض النجاحات على المستوى الاقتصادي، فإن تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام 2001 يشير أن الجزائر تراجعت إلى المرتبة 100، بعد أن كانت تحتل المرتبة 95 في تقرير عام 2000. كما أن 6,5 مليون من الجزائريين بنسبة 22,6 % يعيشون تحت عتبة

الفقر، نتيجة لغياب الاستثمارات المنتجة، وتصفية الكثير من المؤسسات الاقتصادية أو التخلي عنها، وانتشار الفساد الإداري وسوء توزيع الثروات الوطنية.

الا أن الاقتصاد الجزائري واصل مسيرته التي بدأها عام 1988، الرامية إلى التحول التدريجي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر تحكمه قواعد السوق، باعتبار السياسة الاستثمارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية بصفة عامة في إطار اقتصاد السوق. إذن كيف انعكست هذه السياسة الاستثمارية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المؤسسة ومحيطها:

لقد تضافرت عدة عوامل وأبعاد، فأملت الحاجة إلى وجود مؤسسات وتنظيمات مركبة ارتبطت ارتباطا كليا بمحيطها التي نشأت فيه، وكما جاء في كتابtaket and lihite يتمثل هذا المحيط فيما يلي:**(الرشيد، 2006، ص 09)**

1- المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

ويعكسه المجتمع ما بعد الصناعي ووجود رأس المال غير المنتظم disorganized capital ويبرز فيه تبني الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الربحية في توظيف موارد المجتمع الاقتصادية الشحيحة وموارده الرمزية (مثل المعرفة)

ومن أهم سمات هذا المجتمع: التحول من الصناعة إلى اقتصاد الخدمات وزيادة الهيمنة السياسية والاقتصادية للفئات المهنية الاحترافية، ومركزية المؤسسات المعنية بالمعرفة النظرية وما ينجم عنها من الصياغة للسياسات، والنظرة المستقبلية، والتطور في تكنولوجيا المعلومات وخلق التكنولوجيا الفكرية الجديدة التي تقود تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتديره كذلك.

على المستوى التنظيمي، قادت هذه السمات إلى مزيد من التجزئة واللامركزية والشبكية مما يفسر جزئيا اتجاه نحو العمل المشترك أو الاتحادات.

2- المحيط الثقافي.(الرشيد، 2006، ص 10)

يعكس مفهوم ما بعد الحداثة التحولات في هذا البعد التي اتسعت لتشمل التنظيمات القائمة على التعددية، والمنفتحة على المنهجيات والمسالك والمجالات المتعددة، وعدم التقيد بنظرية واحدة تحتكر الحقيقة بمفهومها المطلق .

يركز التنظيم ما بعد الحداثي على مفهوم الثقافة التنظيمية وبالأخص كيفية التحول المنظمات نحو تبني الرؤى المتعددة والثقافات المتعددة والمهنيات المتعددة، كما يشجع التنظيم ما بعد الحداثي على فهم الثقافة، ويحاول تعضيدها بدلا من تغييرها وخاصة عندما نعمل في الاتجاه الايجابي.

وينطلق التنظيم ما بعد الحداثي من فرضية أن ليس للمنظمات ثقافة موحدة بل عدة ثقافات ذات توجيهات متعددة.

3- المحيط السياسي.

ويمثله النهج الليبرالي التحرري الجديد، والقائم على مسألة انخراط الحكومة في كل أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية مع ضرورة تحول فكرة الحاكمية (أو الحكمانية) وآلياتها لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة وتتراوح مرجعية ذلك بين اتجاهين:

- ❖ الأول هو الاقتصاد المؤسسي الجديد القائم على المنافسة وحرية الاختيار.
- ❖ الثاني هو الإدارة الاحترافية المبنية على الخبرة وحرية الإدارة، وتتفاوت درجة التركيز بين الاتجاهين من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر.

يعكس مفهوم الإدارة العامة الجديدة التوجهات الجديدة نحو التحديث، والتحول نحو النماذج المرنة في الإدارة والتنظيم استنادا إلى شروط السوق بشكل أساسي، ونجم عن

ذلك نشوء شبكيات سياسية معقدة قائمة على تنظيمات حكومية وغير حكومية، إضافة إلى تنظيمات القطاع الخاص التي أمّنت وجود نموذج جديدة من الحاكمية، قائم على الحاجة إلى تصور أشكال جديدة من التنظيمات المتعددة أو المركبة في العمل والتي طالت كل مجالات الحياة.

4- المحيط البيئي:

وتقوم الفكرة المستحدثة في النظر إلى البيئة على اعتبار أنها ربط نظام المنظمة ككل ببيئتها من خلال استكشاف التغيرات البيئية المتداخلة للحدود التنظيمية، بدلا من التعليمات الداخلية للتنظيم.

من أجل أن تتمكن التنظيمات الحديثة من الاستجابة للبيئة التنظيمية المتقلبة، بدأت هذه التنظيمات بإنشاء الاتحادات التعاونية، إذ يزداد التداخل بين التنظيمات بطرق غير متوقعة، وأصبح من الصعب على المنظمة الواحدة توقع الاضطراب البيئي أو تجنبه، وتساعد الجهود التعاونية في تمكين أصحاب الشأن من الاعتماد المتبادل فيما بينهم ومن القدرة على التمحيص الجماعي للمشاكل التي تواجهها، وزيادة التنوع في الاستجابة للمتطلبات البيئية المتقلبة وزيادة التفاعل المتبادل بينهم وما ينجم عن ذلك من فاعلية واستقرار **(الرشيد، 2006، ص ص 11-12)**.